مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية (FDI)
اسم الكاتب: د. محمد صقر، د. سمير شرف، رولا غازي إسماعيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4029
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 05:43 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3)2006
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (28) No (3) 2006

الاستثمارات الأجنبية المباشرة
ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية (FDI)

الدكتور محمد صقر*
الدكتور سمير شرف**
رولا غازي إسماعيل***

(تاريخ الإيداع 1 / 11 / 2006. قبل للنشر في 2006/12/27)

□ الملخّص □

إن هذه الدراسة تتعرض لموضوعٍ هامٍ في الوقت المعاصر، وهو الاستثمارات الأجنبية المباشرة والدور الذي تقوم به في تنمية الاقتصاديات النامية، فقد أصبح لقضية الاستثمارات الأجنبية المباشرة مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية عند صياغة خطط التنمية في الأمد الطويل. لذلك حاولنا التعرض لأهم أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والدور الذي يقوم به كل منها في تنمية الاقتصاديات المضيفة لها، بالإضافة لذلك تتناول الدراسة دراسة وصفية لمفهوم المناخ الملائم الذي يجب أن توفره الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا المفهوم الديناميكي المتغير مع تغير الظروف الخارجية.

ثم ننتقل في دراستنا هذه لإظهار المنافسة الشديدة بين الدول لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترتيب الدول في سلم استقطاب الاستثمارات مع إظهار حالة سوريا مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كلمات مفتاحية: الاستثمار، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الاقتصاديات النامية، مناخ الاستثمار.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد و التخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية – سوريا.
** أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية و المصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سوريا.
*** طالبة ماجستير في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية – سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3)2006
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (28) No (3) 2006

Direct Foreign Investments and their Role in Improving Developing Economies

Dr. Mouhammad Saker [*]
Dr. Samir Sharaf [**]
Roula Ismail [***]

(Received 1 / 11 / 2006. Accepted 27/12/2006)

□ ABSTRACT □

This paper focuses on an important topic today, which is the Direct Foreign Investments and their role in improving developing economies. The DFI has occupied a prominent position within the priorities of the decision makers of the economic policies in developing countries when formulating the long-term development plans. So we have tried to present the most important direct foreign investments, and the role each of which plays in improving host economies. This paper studies the concept of the suitable conditions that must be provided by developing countries to attract DFI. We have also considered the dynamic approach which changes with the change of the external conditions. Then we have shown the competition between countries for DFI, and the ranking of these countries on the ladder of investment attraction, highlighting the Syrian case with DFI.

Keywords:
The investment.
The foreign direct investments.
The developing economies.
The climate of investment.

[*]**Associate Professor, Economics and Planning Department, Faculty of Economics, University of Tishreen, Lattakia, Syria.**
[**]**Associate Professor, Finance and Banking Department, Faculty of Economics, University of Tishreen, Lattakia, Syria.**
[***]**Postgraduate Student, Department of economics, Faculty of Economics, University of Tishreen, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي انخفاضاً حاداً في حجم المساعدات الرسمية للتنمية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بموجب قرارات الأمم المتحدة، كذلك فان انتهاج سياسة الانكماش المالي في الدول المتقدمة لتخفيض نسبة التضخم الذي ظهر خلال عقد الثمانينات، أدى إلى تقليص الإنفاق في هذه الدول على المساعدات الخارجية. كما أدت أزمة الديون الدولية التي ظهرت عام 1982 إلى انخفاض حاد في حجم القروض المقدمة من المصارف الدولية إلى الدول النامية. وكان من شأن هذه العوامل وغيرها أن تفتح الطريق لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية العالمية، من ناحيةٍ، وتغير النظرة التي باتت الدول النامية تنظر من خلالها إلى دور الاستثمارات الأجنبية، من ناحيةٍ أخرى. فبعد أن كانت الدول النامية في معظمها تنظر بعين الريبة إلى دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أصبحت تقدم لها كل الحوافز المالية والاقتصادية لجذبها كبديلٍ لانخفاض المساعدات الرسمية والظروف التي أثقلت عبء العديد من الدول النامية بالديون.وهكذا نرى العالم يتجه بشكل متزايد إلى إزالة الحدود والقيود بين الدول حتى كاد أن يصبح قرية كونية واحدة. وفي هذا السياق فإن جميع دول العالم تعتبر في منافسة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن هنا فإن قدرة الدولة على اجتذاب هذه الأموال يتوقف على مدى تنافسية مناخها الاستثماري لجذب هذه الأموال.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في التعريف على الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه هذا الاستثمار في تنمية الاقتصاديات النامية، وذلك إذا تمكنت هذه الدول من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة، وذلك لأن هذه الاستثمارات تشكل ضرورة كبيرة لهذه الدول لتلبية حاجتها من الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية في ضوء غياب أو نقص مصادر التمويل الأخرى.وأما بالنسبة لأهداف البحث فهي:

1-التعرف على الدور الحيوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية الاقتصاديات النامية.

2-التعرف على مضمون مفهوم المناخ الملائم لجذب هذه الاستثمارات.

3- إظهار الترتيب النوعي لدول العالم في سلم استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع التركيز على إظهار الترتيب الذي تشغله سوريا وذلك لتقديم التوصيات المناسبة التي تساعد على خلق مناخ أكثر ملاءمةً لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

فرضيات البحث:

سوف نحاول في هذه الدراسة أن نبحث في الفرضيات التالية:

- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عامل هام في تطوير الاقتصاديات النامية.
- إن توفير المناخ الملائم شرط ضروري لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إن تفاعل البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة مع البيئة السياسية والقانونية والمالية والنقدية، يكوُن المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إن مناخ الاستثمار هو مفهوم ديناميكي متفاعل مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية.

– إن النتائج السلبية أو الإيجابية للاستثمارات الأجنبية في الاقتصاديات النامية يتوقف على مدى تفاعل الدولة المضيفة مع هذه الاستثمارات.

منهجية البحث:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في عرضنا لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر ولمفهوم المناخ الملائم لهذا الاستثمار، بالإضافة لذلك اعتمدنا المنهج الإحصائي في عرض المعادلات الرياضية التي تبين دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية.

المناقشة والنتائج:

يقسم البحث إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول:

ويتناول مضمون تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى عرض الأنواع المختلفة لهذه الاستثمارات مع المرور على أهم العوامل التي تلعب دور المحدد لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة أو عدم دخوله.

أولاً – تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): [1]

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. [2] وأما تعريف منظمة التجارة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للاستثمار الأجنبي المباشر: [3] فهو أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (بلد المنشأ) والذي يتحصل أو يمتلك أصولاً في بلد آخر (البلد المضيف أو المستقبل) وذلك قصد تسيير هذه الاستثمارات. **ومنه يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتهما.**

ثانياً: أشكا ل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): [4]

1– الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات المتعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والخام لدى الدول النامية، وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطية والمواد الاستهلاكية ويعتبر هذا الشكل غير عادل باعتبار أن النسبة الأكبر من أرباحه تذهب للشركات المستثمرة.

2– الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية في أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات. كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا الاستثمار، منها تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، وله آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة. ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع

معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثاراً توسعية على التجارة في مجال الإنتاج والاستهلاك، وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية من خلال الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة، وهذا ما تفتقر إليه البلدان المتخلفة وإن امتلكت هذه البلدان الأيدي العاملة الماهرة فلا تشكل سوى نسبة ضئيلة مما تحتاجه هذه الاستثمارات، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلاً عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج. وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدةً، منها تحويل الشركات المتعددة الجنسية جزءاً من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم بها شركات وطنية وفقاً لتعاقدٍ ثنائي. وثمة شكلٌ آخر من هذا النوع، وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع سعر صرف عملته. إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة وتقنية عاليتين في الدول المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تتركز حاليا في بعض الدول الحديثة التصنيع.

4- الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

وأهم أشكال هذا النوع هي: [5]

a – الاستثمار المشترك (Joint venture):

الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفةٍ دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداه أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية. وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية:

أ- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي.

ب-أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

ج- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.

د- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا وغيرها.

هـ- أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق بالمشاركة في إدارة المشروع.

b- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (wholly – Owned FDI):

تعتبر الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع (Subsidiaries) للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة، وتتردد الدول كثيراً في التصديق على مثل هذه الاستثمارات خوفاً من التبعية الاقتصادية وسيادة احتكارات الشركات المتعددة الجنسية لأسواقها، إلا أن الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ولهذا النوع مزاياه التي تتمثل في أن زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي تؤدي إلى كبر حجم المشروع للمساهمة الجيدة في إشباع حاجة السوق المحلي وإيجاد فائض للتصدير، مما يترتب عليه تحسن في ميزان المدفوعات والمساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاقٍ كبيرٍ وفعال في بعض فروع الاقتصاد المرتبطة بهذه الاستثمارات وخلق فرص للعمال المباشرة وغير المباشرة. أما عيوب هذا النوع فتتمثل في خشية الدولة المضيفة من أخطار الاحتكار والتنمية الاقتصادية، وما يترتب على ذلك من آثار سياسية سلبية في حالة تعارض المصالح بينها وبين الشركات المعينة.

c- مشروعات أو عمليات التجميع (Assembly Operations):

تأخذ هذه المشروعات شكلاً من أشكال اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتجٍ معين لتجميعه ليصبح منتجاً نهائياً ، كما يقوم الطرف الأجنبي أيضاً بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصياغة وغيرها، التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي، أولا يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في إدارة المشروع.

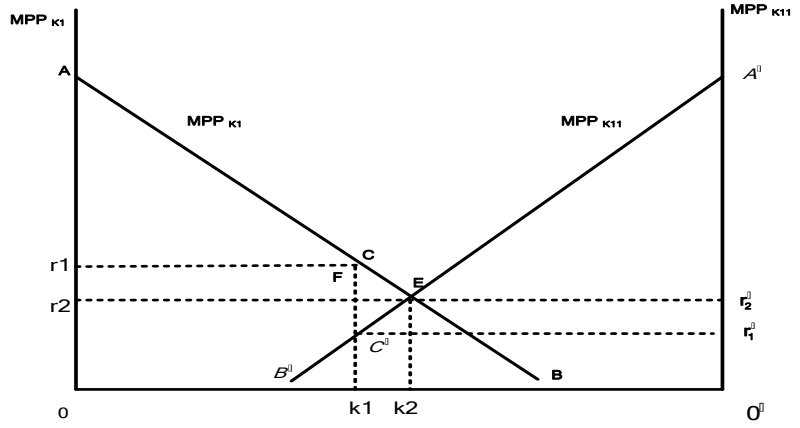
d- الاستثمار في المناطق الحرة(Free Zones):

يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها الحوافز والمزايا والإعفاءات.

ثالثاً – محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

قبل البدء بشرح أهم العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لابد لنا من عرض الكيفية التي ينتقل بها رأس المال من دولة لأخرى كما هو موضح في الشكل رقم(1)، حيث سيكون اختيار الدولة الأنسب لتوظيف رأس المال متوقفاً على عائدية رأس المال الموظف في كلا الدولتين، والدولة ذات العائد الأكبر هي التي ستحظى برؤوس الأموال للتوظيف.حيث نلاحظ أن الطلب على رأس المال (MPP_{K1}) في الدولة / مرسوم من ناحية الشمال، أما الطلب على رأس المال (MPP_{K11}) للدولة // فمرسوم من ناحية اليمين. والعرض الكلي المتوفر لرأس المال في الدولتين موضح بطول المحور الأفقي من O إلى O'. فإذا كانت الأسواق تعمل بشكل تام (Perfectly)، فإن إنتاجية رأس المال (أي العائد على رأس المال) يجب أن تكون متساوية في الدولتين. وتحدث هذه الحالة عندما يكون منحنيا الطلب في الدولتين يتقاطعان عند نقطة (E)، عندها يحدث التوازن E ويكون عائد رأس المال متساوياً في الدولتين ($or_2 = o'r'_2$)، ويوظف رأس مال قدره ok_2 في الدولة / ورأس مال قدره $o'k_2$ في الدولة //. [2] و إلا فسوف يكون هناك حافز لانتقال رأس المال من استخدام الإنتاجية المنخفض إلى المرتفع وهذا ما حصل لدى

النقطة C، وعندها يكون عائد رأس المال المستثمر في الدولة / أكبر منه في الدول // $or_2 > o'r'_2$، ولذلك سيكون هناك انتقال لرؤوس الأموال إلى الدولة /.



الشكل (1) توازن أسواق رأس المال: حالة دولتين

هذا وقد استعرض تقرير الاستثمار الأجنبي العالمي لعام 1998 بعض النتائج التي توصل إليها "الأونكتاد "فيما يتعلق بأهم العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي اشتملت على ما يلي. [6]

أ – حجم السوق المحلي، ويقاس هذا المتغير بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي للقطر.

ب – معدل النمو الاقتصادي للقطر المستقبل للاستثمار: ويقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطر ويستخدم كعامل للتنبؤ بالسوق المحلي المستقبلي للقطر.

ج – متوسط دخل الفرد: ويقاس كمتوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويستخدم كعامل لقياس الطلب الفعال على السلع والخدمات. **بالإضافة إلى هذه العوامل الأساسية هناك عوامل أخرى مؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:**

1-البيئة الاقتصادية في الدول النامية:

إن مجموع السياسات الاقتصادية للبلد النامي والهيكل الاقتصادي له ومرحلة تطوره وحجم السوق ووفرة الموارد الطبيعية عوامل تبدو أكثر أهمية من جميع الحوافز الخاصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، فالاستراتيجية ذات التوجه الخارجي التي تدعمها في الوقت ذاته سياسة ضريبية وسياسة صرف ملائمة تجذب في العادة قدراً أكبر من الاستثمار الأجنبي، وخاصة إلى قطاع التصنيع لغرض التصدير. وإجمالاً فإن معدلي النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي هما عاملان أكثر حسماً في هذه المسألة فمعظم تدفقات رأس المال الخاص تذهب إلى الدول النامية التي تملك برنامجاً لاستقرار الاقتصاد الكلي وإصلاح الهيكل الاقتصادي، والتي حققت معدلات نمو عالية. [7] ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الاستثمارات المباشرة تعتبر غير سائلة وتحتاج إلى فترة طويلة قبل أن تحقق عوائد إيجابية، لذلك يزداد اهتمام المستثمر ببيئة الاقتصاد الكلي في الأجل الطويل. [8]

ولقد دلت التجارب العملية على أن تزايد الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي وفرته الإصلاحات الاقتصادية وتخفيف القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال في العديد من الدول النامية، كالأرجنتين، والصين، والفلبين وماليزيا والمكسيك، هي التي فسرت زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها.[9] والصين دولة شيوعية غير أنها جذبت أكثر من ربع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي توجهت إلى الدول النامية، ويعود ذلك لاتساع سوقها الداخلة المؤلفة

من أكثر من مليار ومئتي نسمة وفتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإطلاق الحرية للأفراد وبناء المؤسسات الإنتاجية، وتعديل قوانينها بإنشاء مناطق صناعية حرة، حيث دعت الدول والشركات الأجنبية كافة للاستثمار فيها وتمكنت من خلال هذه السياسة من تحقيق معدلات نمو عالية، وستبلغ الصين النضج الصناعي في فترة وجيزة. [10]

كذلك تباطأ الاستثمار الأجنبي المباشر في دخوله لبعض البلدان النامية نتيجة لعدم استقرار الاقتصاد الكلي فيها، ويتمثل ذلك بمؤشراتٍ عديدةٍ كالعجز المالي الكبير، وسياسة نقدية غير مستقرة، وسياسات صرف متضاربة والمعدلات العالية والمتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة، وعدم استقرار أسعار الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي البطيء، والأسواق المحلية الصغيرة، والتوجه إلى الداخل والتقدم البطيء في الخصخصة. [11]

2- سياسة الدول المضيفة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بسياسة الدولة المضيفة وقوانينها، وتحتوي هذه السياسة على مجموعة من حوافز الاستثمار مقابل القيود المختلفة المفروضة عليه.

أ – الحوافز: تتجه الحوافز إلى زيادة إيرادات المشروعات الأجنبية أو إلى تخفيض تكاليفها، وتشمل حوافز زيادة الإيرادات التخفيضات الضريبية وإعفاء العاملين من ضريبة الدخل، والسماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات، والسماح بتحويل جزء من الأرباح والأجور والمرتبات للخارج، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات[12]، في حين تتضمن حوافز تخفيض التكلفة إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات من أصول رأس المال والمواد الخام، وإعفاء أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على صادرات المشروعات الأجنبية. وتعتمد هذه الحوافز على نوع الاستثمار وأهميته بالنسبة للدولة المضيفة، وعلى المنافسة من الدول الأخرى لجذبه، فسياسة الحوافز تأخذ في عين الاعتبار مدى مساهمة المشروع في تطوير المناطق الفقيرة والنائية وتنميتها، وخلق فرص العمالة وتنميتها، ومدى مساهمته في زيادة التدفقات النقدية من الصرف الأجنبي. وتدل العملية على أن الحوافز أصبحت أقل فاعلية وغير مؤكدة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر،. ونظراً لأن التخفيضات الضريبية تفتت التحصيل الضريبي فقد اضطرت دول عديدة إلى إلغاء هذه الحوافز بعد تدهور إيراداتها خلال مرحلة التحول الاقتصادي.[13]

ب- الأنظمة والقوانين: تأخذ هذه الأنظمة والقوانين عدة أشكالٍ، فبعض الدول مثل البرازيل ومصر والهند والمكسيك تحتفظ بصناعاتٍ رئيسيةٍ تكون في الغالب مملوكة للدولة، وفي دول أخرى يسمح للمستثمر الأجنبي بامتلاك حصة أدنى في المشروع، إلا إذا تم الاتفاق على ان إنتاج الصناعة موجه أساسا للتصدير، وفي دول أمريكا اللاتينية يطلب من الشركات الأجنبية تخفيض رقابتها بصورة تدريجية من خلال بيع الأسهم للمقيمين. ويفرض كثير من الدول النامية قيوداً على تحويلات الفائدة والأرباح الموزعة ومتطلبات الوفاء بشروط الإنجاز، ومن ثم يتعين على الشركة الأجنبية تحديد نسبة معينة من الإنتاج لغرض التصدير وضرورة تشغيل عدد من الأيدي العاملة الوطنية، واستخدام الموارد المادية الوطنية، وخطر الدخول في بعض أنواع من النشاطات الإنتاجية.[12]. وتُعتبر هذه الإجراءات معوقات مهمة تأخذها الشركات الأجنبية في الاعتبار عند تحديد أماكن الاستثمار، غير أن تزايد نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي جعل من الصعب فرض الرقابة عليها أو التحكم في نشاطها، نظراً لأن المنافسة بين الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية أدت إلى أن أي سياسة مانعة أو محددة لنشاط الشركات الدولية تنجح فقط في تحويل المستثمرين الأجانب إلى دولة أخرى أكثر ملاءمة لهم [14].وهكذا نجد أن حركة النشاط الاستثماري تتم بآلية ديناميكية

وفقاً لنتائج دراسة تحليلية للاقتصاد المضيف لمعرفة عوامل الجذب فيه، ولمدى الأرباح التي يمكن تحقيقها من الاستثمار في هذا الاقتصاد.

3- تباين العوائد: الاستثمارات الأجنبية تكون عادة أكثر ربحاً في الدول الغنية منها في الدول الفقيرة وقد يكون ذلك غريباً، بما أنه من المفروض نظرياً أن رأس المال يدر ربحاً أكثر حيث يكون نادراً ولكن الوضع يبدو مختلفاً، ففي الاقتصاديات الصناعية الرئيسية كان متوسط عوائد أرصدة رؤوس الأموال غير المقيمة خلال الفترة 1987-1990 هو17 % مقابل 12% في الدول النامية. [15] كما أن تحليل معدل العائد في الدول النامية الذي قامت به مؤسسات التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي يبين أن في 200 مشروع كان من المتوقع لها أن تدر عائداً معدله 21.4% كان العائد 11.9 فقط. وكان أعلى معدل في أوروبا وأدناه في أفريقيا جنوب الصحراء حيث بلغ 6.6%، وحتى بالنسبة إلى أفضل المشروعات كانت معدلات العائد في الدول النامية أدنى من تلك التي تتحقق في الدول المتقدمة. ويعود ذلك إلى انخفاض مستويات التقنية وإنتاجية العمالة وعدم الاستقرار المالي والسياسي فيها. ولكننا في الوقت المعاصر، نجد الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد توجهت نحو دولٍ نامية كالصين وماليزيا بعد أن حسنت من اقتصادياتها ومهارة عمالتها. وهذه الاستثمارات ذات عوائد مرتفعة بالنسبة لاقتصادياتها المضيفة.

4- سياسات الدول الصناعية المتقدمة:

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بسياسة الدول المضيفة، فإن سياسات الدول الصناعية تؤثر في اتجاهاته نحو الدول النامية، فالمعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادي التي تنتشر في بعض الدول الصناعية في أحيان معينة وارتفاع تكاليف الإنتاج فيها تزيد من جاذبية الدول النامية للاستثمارات المباشرة، ولكن في الوقت نفسه، فإن الجهود التي تبذلها الدول الصناعية لتشجيع الإنتاج الوطني فيها وحمايته وتقديم حوافز وتسهيلات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، سوف تؤدي إلى تقليل حجم الاستثمارات المباشرة المتدفقة إلى الدول النامية. ورغم أن كثيراً من هذه الحوافز موجهة بالأساس نحو الصناعات ذات التقنية العالية، فإنه يمكن اعتبارها منافساً مباشراً وقوياً للحوافز التي تمنحها الدول النامية في سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وللقيود التجارية كذلك آثار مقيدة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، فالقيود المفروضة خلال الفترة 1982-1985 على صادرات السيارات اليابانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خفضت من حوافز المنتجين الأمريكيين للبحث عن صناعات ذات تكلفة منخفضة لإنتاج أجزاء ومكونات السيارات في الدول النامية. [16] ولكن بالمقابل هناك بعض السياسات في الدول الصناعية تتضمن آثاراً إيجابية على حجم الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، كقيام حكومات وهيئات تجارية في الدول الصناعية بنشر معلومات حول الاستثمار المباشر في الدول النامية، والمفاوضات بشأن تسوية المنازعات على الاستثمار الأجنبي، ومنح مزايا ضريبية للعاملين في الشركات متعددة الجنسيات، وأنواع الحوافز والتسهيلات لتشجيع شركاتها الوطنية لغزو الأسواق الأجنبية، فالمملكة المتحدة على سبيل المثال تتوافر فيها أجهزة قومية لا تقدم المعلومات عن فرص الاستثمار في الأسواق الأجنبية أو التصدير إليها فحسب، بل كذلك تقوم بصرف تعويضات تصل إلى 95 % من حجم الاستثمار الكلي للشركات في حال تعرضها للأخطار، كما تقوم غرف التجارة والصناعة بالمملكة المتحدة بتنظيم رحلات مجانية للمستثمرين إلى بعض الدول لتعريفهم بالظروف الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية ومجالات الاستثمار في الخارج.[17] وهكذا فإن التهديد الذي يواجه الشركات الأجنبية فيما يتعلق بضمان أسواق التصدير يعتبر أحد الحوافز في قرارها الاستثماري في الخارج، ويأتي هذا التهديد من المنافسين أومن القيود التجارية المفروضة في الأسواق المختلفة، ويصبح الطريق الوحيد لتجنب هذه القيود وتوسيع حجم المبيعات هو تحويل أماكن الإنتاج باتجاه الأسواق الأجنبية.وبطبيعة الحال فإن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة لأخرى وذلك وفقا ً لسياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملاءمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات.

5-العامل السياسي:

ويعتبر العامل السياسي من أهم العوامل التي تلعب دوراً في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالاستقرار السياسي والأمني يعتبران من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي بينما حالة الفوضى والانفلات الأمني وكذلك حالة الحرب من العوامل النابذة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

القسم الثاني:

وفي هذا القسم دراسة تحليلية للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الشاملة:

فقد كان الاعتقاد السائد في الدول النامية بأن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتحويل الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة إلى الدول المصدرة لهذه الاستثمارات. ولكن الفترة الحالية أثبتت أن معظم الدول النامية اتجهت إلى التنافس لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار فيها لشعورها بدوره الإيجابي في تطوير اقتصادياتها الوطنية. [1]هذا الدور الذي يتمثل ب: [18]

1- المساهمة في تمويل التنمية:

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الموارد المحلية وفجوة المهارات يعتبر مقياساً مهماً لقياس جدوى هذه الاستثمارات، ويقاس هذا الأثر من خلال دوره في سد الفجوة بين الموارد الوطنية المطلوبة وحجم الموارد المحلية الفعلية، بالإضافة إلى دوره في سد فجوة المهارات الفنية وتدريب العاملين والمديرين الوطنيين ونقل الفن الإنتاجي إلى الدول المضيفة، حيث يعتبر الاستثمار المباشر الخط الناقل لأحدث التقنيات والابتكارات الحديثة سواء أكانت منتجات أم وسائل فنية. وتتضمن الموارد الأجنبية المحولة إلى الدولة المضيفة بصفةٍ رئيسيةٍ رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التقنيات، ويمكن أن يظهر الأثر الإيجابي للاستثمار المباشر على صعيد التمويل عندما تخلق الموجة الأولى من الاستثمار الأجنبي المباشر تياراً لاحقاً من الاستثمار تجاه الدولة المضيفة، فرأس المال الخاص يوصف بأنه رأس مال حذر، فإذا نجحت التجربة الأولى في خلق ظروف ملائمة للنجاح ينزع عندئذ الاستثمار المباشر إلى دخول الدولة المضيفة بصورة مستمرة.

2- المساهمة في التكوين الرأسمالي:

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بشكل إيجابي في التكوين الرأسمالي للبلد المضيف يتوقف على حجم التدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال.أي على الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي(net F D I).

وإن مخزون FDI يتزايد في البلدان التي يعود فيها المستثمرون الأجانب باستثمار نسب كبيرة من مدا خيلهم وذلك أكثر من البلدان التي تكون فيها التدفقات الرأسمالية الخارجة متزايدة. وهكذا فإن رصيد FDI يتوقف على ديناميكية التدفقات الداخلة والخارجة من الدولة المضيفة.

أ–التدفقات الرأسمالية الداخلة (Capital inflow):

إن التدفقات الداخلة لـ FDI تتألف من أسهم رأس المال العادية والتي جلبها المستثمرون الأجانب إلى الدولة المضيفة، وكذلك هناك طرق غير مباشرة لجلب رؤوس الأموال إلى الدولة المضيفة، ومثال على ذلك الأرباح الناتجة عن عمليات التصدير للمنتجات التي يقوم بإنتاجها هؤلاء المستثمرون، فهذه تعتبر كتدفقات رأسمالية داخلة، كذلك فإن عمليات الإنتاج التي يقوم بها هؤلاء المستثمرون ضمن الاقتصاد المحلي، والتي تعمل على توفير القطع الأجنبي والذي كان سيستخدم لتأمين المستوردات من نفس هذه المنتجات. كذلك فإن وجود FDI في دولة معينة من الدول النامية سيشجع البلد الأم وحتى المنظمات الدولية على تقديم المساعدات المالية لهذا البلد المضيف. وهكذا فإنه يعبر عن التدفقات الرأسمالية الداخلة بالمعادلة التالية [19]:

$$\mathbf{C\ I = f\ (\ X + I + E + A\ )}$$

حيث X: تعبر عن عائدات التصدير.

I: القطع الأجنبي الناتج عن نقص الاستيراد الذي كان يتم وسيتم لولا وجود الاستثمارات الأجنبية.

E: أسهم رأس المال العادية للمستثمرين الأجانب.

A: المساعدات المتوجهة من البلد الأم أو المنظمات الدولية إلى الدولة المضيفة.

ب–التدفقات الرأسمالية الخارجة (Capital outflows): [19] وتتألف من مستوردات المستثمر الأجنبي للسلع الرأسمالية وكذلك للمواد الأولية، والتقنية والمهارات الإدارية، بالإضافة إلى تحويل أرباح المستثمرين إلى الوطن الأم. لذلك يعبر عن التدفقات الرأسمالية الخارجة بالمعادلة التالية:

$$\mathbf{CO = f\ (\ K + R + S + P\ )}$$

حيث K: عبارة من مستوردات المستثمر الأجنبي للسلع الرأسمالية.

R: مستوردات المستثمر الأجنبي من المواد الأولية.

S: مستوردات المستثمر الأجنبي من التكنولوجيا والمهارات الإدارية.

P: الأرباح المحولة إلى الوطن الأم.

وبذلك تصبح معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي (net F D I):

$$\mathbf{Net\ F\ D\ I = CI - CO = f\ (\ X + I + E + A\ ) - f\ (\ K + R + S + P\ )}$$

ويساهم ال F D I بشكل <u>إيجابي</u> في التكوين الرأسمالي في السنة المأخوذة t عندما يكون:

$$\mathbf{CI_t > CO_t}$$

<u>3 – الأثر على النقد الأجنبي:</u>

وهنا نرى وجهتي نظر مختلفتين:

يرى الكلاسيك أن وجود الشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية المضيفة، يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي للخارج مقارنةً بالتدفقات الداخلة. ويرجع هذا من وجهة نظرهم إلى عددٍ من الأسباب أهمها: كبر حجم الأرباح المحولة للخارج، واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدولة الأم وكذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب، وصغر حجم الأموال للشركات الأجنبية عند بداية المشروع الاستثماري.

أما **رواد المدرسة الحديثة** فيعارضون الرأي السابق، فالشركات متعددة الجنسيات من وجهة نظرهم تساعد في زيادة حصة الدولة من النقد الأجنبي. فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة، وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا. كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص جذابة ومربحة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الادخار. بالإضافة إلى هذا، فإن وجود هذه الشركات يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية وكذلك الدولة الأم، والمقدمة إلى الدول النامية المضيفة. ومع الأخذ في الاعتبار لوجهتي النظر السابقتين، فإن حجم ومدى مساهمة هذه الشركات في زيادة حجم التدفق الأجنبي للدول النامية المضيفة يتوقف على العوامل التالية: [20]

1- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار.

2- حجم القروض التي تحصل عليها الشركات من البنوك المحلية والتي تلعب دوراً إيجابياً في جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.

3- درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من وإلى مجالات الاستخدام والإنتاج الفعال.

4- حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنةً بذلك الحجم من الأرباح التي تم تحويلها إلى الخارج.

5- المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للاستثمار.

6- حجم المشروع الاستثماري (كبير أم صغير).

7- شكل الاستثمار أو نمط ملكية المشروع لاستثماري (Investment Form).

وتبرز أهمية شكل الاستثمار والملكية في أن المشروعات المملوكة ملكية مطلقة للطرف الأجنبي تقوم بإعادة استثمار جزء كبير من الأرباح المحققة بعد الضريبة. وإذا كان المشروع يتصف بكثافة رأس المال نجد أنه يساعد في زيادة مقدار تدفقات الأموال الأجنبية الداخلة خاصة تلك المبالغ المطلوبة للاستثمار المبدئي. [21]

ويمكن قياس أثر الاستثمارات الأجنبية على النقد الأجنبي في دولةٍ ما عن طريق الأساليب والنسب المالية المفترضة الآتية:

1- استخدام أسلوب تحليل الاتجاه (Trend analysis) لكل من التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.

2- المقارنة الإجمالية لحجم التدفقات الداخلة بإجمال حجم التدفقات الخارجة.

3- حساب النسب الآتية:

أ – حجم الأموال المستثمرة بواسطة الشركات متعددة الجنسية * 100
قيمة إجمالي الناتج القومي للدولة المضيفة

ب- حجم القروض السنوية للشركات متعددة الجنسية من البنوك الوطنية * 100
إجمالي حجم المدخرات السنوي

ويمكن تطبيق هذه المعادلة في قطاعٍ أو نشاطٍ معينٍ أو على مستوى جميع القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية.

4- الأثر على الإنتاج والتوظيف والدخل:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بصورةٍ إيجابيةٍ في الإنتاج والتوظيف، فالشركات الوطنية ربما لا تدرك فرص الاستثمار الوطنية المتاحة، أو أنها تدرك ذلك لكنها غير قادرة على تنفيذها لأسباب تتعلق بضعف الإمكانات المالية والفنية، وفي حين توجد لدى المستثمر الأجنبي خبرةٌ سابقةٌ في النشاط الاقتصادي ومعرفةً أكثر بالفنون الإنتاجية والتسويقية، وبذلك سيكون أكثر قدرةً وكفاءةً في تنفيذ المشروعات الإنتاجية في الدول المضيفة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل ومداخيل جديدة، وتزداد العمالة مع تصدير السلع الكثيفة العمالة نسبياً.[1]

لكن هناك اختلافاً في حجم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج والتوظيف الوطني في الدول المضيفة، ويتحدد المؤشر الحقيقي لهذه المساهمة بالدخل المتولد من عناصر الإنتاج الوطنية –أي القيمة المضافة المتولدة من خلال عناصر إنتاج وطنية وليست أجنبية، ولذلك فدخل الشركات الأجنبية المدفوع لعناصر إنتاج غير وطنية لا يمثل فائدةً حقيقيةً مباشرةً للدولة المضيفة، إلا في ذلك الجزء المنفق منه محلياً ، كما أن مصدر المدخلات المستخدمة في الشركات الأجنبية المنفذة للاستثمار الأجنبي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقدير مساهمة الاستثمار المذكور في الإنتاج والتوظيف، فقد تشتري فروع الشركات الأجنبية المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الأخرى من الدولة المضيفة ومن المحتمل أن يخلق ذلك الظروف المناسبة محلياً من أجل ولادة صناعة تحويلية أوقيام صناعات تكميلية، مما يشجع الإنتاج الوطني ويخلق فرص عمل جديدة.

ويمكن قياس أثر الاستثمار على الدخل كما يلي وبشكل تقديري: [22]

$$M=\text{Value of production} - \text{Cost of production}$$

$$M=V-C$$

حيث تمثلM: المنفعة المحققة. والتكلفةC: هي ما يدفعه المستثمرون الأجانب للموارد والعمال والأرض. .

ثم يتم خصم تكلفة الفرصة البديلة لعناصر الإنتاج التي يستخدمها المستثمر الأجنبي، وهي قيمة ما كانت هذه العناصر يؤخذ بها لو لم يقم المستثمر الأجنبي بتشغيلها، لأن قيمة الاستثمار الأجنبي الحقيقية للبلد المضيف تكمن في كونه يستغل هذه العناصر بطريقة أكفأ مما لو كانت ستستغل بها و إلا فلا داعي لذلك الاستثمار.

قيمة الاستثمار إذا تكمن في الفرق بين قيمة ما ينتجه وما كان سينتج بدونه، وهكذا نعدل المعادلة لتصبح: [22]

$$M=V-C-R$$

حيث R = تكلفة الفرصة البديلة، وهناك فوائد وتكاليف أخرى غير مباشرة لا يمكن تجاهلها، وهي ما يسمى بالاقتصاديات واللا اقتصاديات الخارجية، أي الآثار الخارجية التي تتيحها أو يفرضها قيام الاستثمار على الآخرين.

5- الأثر على ميزان المدفوعات:

ينعكس الأثر الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة، وينعكس ذلك بصورةٍ إيجابيةٍ على حساب رأس المال، وذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية. وفي مرحلةٍ تاليةٍ يساهم في تخفيف الشح في النقد الأجنبي إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، حيث تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية، [14] ويحدث كذلك التحسين في ميزان المدفوعات إذا ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم أو إعادة التصدير إلى الدولة الأم، والأرجح أن تحقق

الشركات الأجنبية التي تدخل أسواق التصدير النجاح، لأن لها سمعة راسخة من ناحية الجودة والموثوقية في التوريد، كما تتوافر لها المعرفة بالأسواق الخارجية. وعلى العموم ففي البداية ترتفع واردات السلع الرأسمالية التي تحتاج إليها الشركات الأجنبية، وحين تبدأ هذه الشركات بالإنتاج فإن المنتجات النهائية والسلع الأخرى التي كانت تستورد من قبل الدولة المضيفة ستميل إلى الانخفاض بصورة تدريجية، حيث تقوم الشركات الأجنبية بإنتاج سلع لسد جزء من حاجة السوق الوطنية. [17]. ولكن الحكم على النتيجة الصافية هذه تتطلب المقارنة بين حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري وميزان حساب رأس المال في الدولة المضيفة مع حجم الموارد المحولة منه من خلال تحويل رأس المال والأرباح ودخول العاملين الأجانب، فإذا كان الأثر الأول يفوق الثاني من حيث إيجابيته، عندئذ يقال إن الاستثمار الأجنبي يرتبط بعلاقة إيجابية مع ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة.

ويمكن استخدام المعادلة التالية لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف: [22]

$$W=(A+S+D)-('A+'S+'D)$$

حيث W = الأثر الصافي على ميزان المدفوعات.

A= الواردات السابقة المستغنى عنها نتيجة للاستثمار (إحلال).

S = الصادرات الجديدة الناتجة عن الاستثمار.

D = التدفق الرأسمالي الناتج من الاستثمار خلاف الصادرات والواردات المتعلقة بقيام الاستثمار.

بينما: $'A$ = الواردات المستجدة التي نتجت عن الاستثمار.

$'S$ = الصادرات المفقودة نتيجة الاستثمار.

$'D$ = رأس المال الخارج عدا مدفوعات الصادرات والواردات.

6- نقل التقنية والإدارة: [22]

نقل التقنية: التقنية مورد قابل للاستهلاك يتكون من معلومات وقدرات وسبل استخدام وتحكم في موارد الإنتاج بغرض إنتاج وتوزيع السلع والخدمات المرغوبة اقتصادياً واجتماعياً وتنقسم التقنية إلى عدة تصنيفات:

تقنية صلبة تشمل الآليات والرسومات الهندسية والتوصيفات الفنية التي تستخدم في استغلال الآليات الصلبة، كذلك هناك تقنية ناعمة تتمثل في أساليب الإدارة والتسويق والتمويل والبرمجة، تقنية متقدمة وتقنية قديمة.

ج- تقنية حزمية تأتي فقط كجزء من حزمة أو اتفاق ومرتبطة به، أو تقنية حرة متاحة عند الصانعين.

ومن أهم الفوائد والميزات التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هي أنه من أحسن الوسائل لنقل التكنولوجيا الإنتاجية والمهارات الإدارية من بلد إلى بلد، خاصة من الدول المتقدمة إلى البلدان النامية. وسوق التقنية سوق احتكاري وليس من السهل شراء التقنية فيه والشركات التي تستثمر في الخارج يفترض أنها تستأثر بامتلاك قدرات فنية أو ملكاتٍ خاصة غير متاحة للآخرين ولا توجد إلا لديها. وعندما تقدم هذه الشركة الأجنبية إلى بلد، فإنها تقوم بتطبيق تقنيتها الإنتاجية على الطبيعة من خلال الاستثمارات التي تقوم بها وتستعين في ذلك بمهندسين وفنيين وعمال من أهل البلد، وبذلك تعمل على تدريبهم على التعامل مع الآليات التي تجلبها وبذلك يستوعبون هذه التقنية الجديدة التي تنعكس بالفائدة على الاقتصاد النامي.

القسم الثالث:

ويتناول هذا القسم عرضاً تفصيلياً لمفهوم المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الاتجاهات التي يأخذها الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية والمتقدمة.

أولاً – تعريف مناخ الاستثمار المناسب:

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبشكلٍ رئيسيٍ بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في الدولة المستقبلة للاستثمار المستقبل للاستثمار، حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار وتعبير مناخ الاستثمار هو تعبير واسع – وأحيانا غير منضبط – ولكنه يشمل كل العناصر التي يمكن أن تؤثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة لجمهور المستثمرين في مكان ما بالمقارنة بغيرها من الأماكن. ويجب ألا ننسى في أننا نعيش – وبشكلٍ متزايدٍ – في اقتصادٍ عالميٍ متنافسٍ، وتمثل كل منطقة بما تتضمنه من عناصر جذبٍ أو طردٍ قطباً منافساً للمناطق الأخرى في سوقٍ عالميةٍ مفتوحةٍ فلا تكاد توجد منطقة واحدة في العالم تتمتع بوضع احتكاري في جذب الموارد المالية، وإنما أصبح العالم على اتساعه ساحة للمنافسة على الموارد المالية. وكل بلدٍ على حدة كسوق لاجتذاب الموارد المالية هي في حقيقة الأمر في تنافس مع بقية مناطق العالم، وقدرتها على جذب هذه الموارد المالية يتوقف إلى حد بعيد على قدرتها على توفير الشروط والظروف الأفضل لحسن استغلال هذه الموارد من حيث توفير العائد والسيولة والأمان لها. [23] وحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ينصرف تعبير مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً وإيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية. وترى المؤسسة بأن هذه العناصر عادةً ما تكون وتتأثر ببعضها البعض، مما يخلق بالتفاعل مرةً وبالتداعي مرةً أوضاعاً جديدةً بمعطياتٍ مختلفةٍ تترجم في محصلتها إلى عوامل جذبٍ أو نوازع طردٍ لرأس المال. [24] ويمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية التجميعية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعي، بأنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، وبعجز محتمل في ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية. والتي تتصف أيضا بمعدلاتٍ متدنيةٍ للتضخم، سعر صرف مستقر، بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات[6]، وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثيرٌ قويٌ على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف، والمخاطر، والعوائق أمام المنافسة. ولهذا فإن تقرير التنمية في العالم لعام2005 يؤكد على الدور الهام الذي تلعبه الحكومة في إيجاد بيئة أمينة ومستقرة. فقد أشار التقرير إلى أن غموض السياسات وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل 51 ٪ من المخاطر المرتبطة بالسياسات على مخاوف الشركات المتعلقة بمناخ الاستثمار.

ثانياً – مناخ الاستثمار والبيئة المناسبة لاتخاذ القرارات الاقتصادية:[23]

الحياة الاقتصادية سلسلة من القرارات الاقتصادية التي تتخذ للتعامل مع المستجدات. فالاستثمار ليس قراراً وحيداً بالاستثمار أو بعدم الاستثمار في بلد معين، وإنما هو التزام بالتعامل مع اقتصاد معين لفترة مستقبلية قد تطول إلى سنوات أو حتى عقود إن لم يكن أكثر من ذلك، وعلى المستثمر خلال هذه الفترة أن يتخذ العديد من القرارات لمواجهة مختلف الاحتمالات، ولذلك فإن قراره بالاستثمار يتوقف إلى حد بعيد على مدى توافر البيئة المناسبة لتمكينه من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. ولذلك، فإن الشرط الأول لدخول الاستثمار إلى أية دولةٍ، هو أن يتوفر الحد الأدنى المقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل وبما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه. ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات اللازم توفرها في البلد المضيف، فهناك أولاً الاستقرار السياسي والأمني. بالإضافة لذلك هناك الاستقرار القانوني، ولكن الاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحاً في النظم القانونية السائدة بل إنه يعني فوق ذلك فاعلية القانون والقدرة على تطبيقه (Law Enforcement) تطبيقاً سليماً الأمر الذي يشير إلى مدى توفر نظام قضائي فعال وعادل وسريع من ناحية، وسلطةٍ تنفيذيةٍ محايدةٍ وقادرةٍ على تنفيذ الأحكام بسرعة وفاعلية من ناحية أخرى. ولا تقل أهمية عن الاستقرار السياسي والقانوني ضرورة توفر الاستقرار النقدي، فالقرارات الاقتصادية هي في النهاية قرارات بالتعامل في قيمٍ نقديةٍ بيعاً وشراءً، إقراضاً واقتراضاً في الحال وفي المستقبل. وهكذا فإن هذه القرارات هي مقارنة بين التكلفة والعائد، وكلاهما يقدّر بالنقود، وإذا لم تكن قيمة النقود مستقرة بدرجة ما، فإن كافة القرارات الاقتصادية تفقد أساسها إن لم تكن سلامتها. ولا يقل أهمية عن ذلك أن يتوافر نوع من الاستقرار المالي بحيث لا يكون المستثمر معرضاً لمفاجآت من ضرائب جديدة تفرض عليه أو ترفع أسعارها خارج السياق العام للتوقع المشروع.

ثالثاً: اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر:

أصبح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرةً عالميةً بحيث أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية منها على السواء تتنافس للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق. وقد أدت العولمة الاقتصادية والانفتاح لأسواق التصدير إلى زيادة الحاجة إلى رفع القدرة التنافسية للدول لزيادة حصتها التصديرية وقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً متسارعاً خلال العقدين الماضيين. ويمكن إرجاع هذه الزيادات في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العديد من العوامل يذكر منها ما يلي: [25]

1- الزيادة الكبيرة في حاجة الدول إلى التمويل الخارجي في وقت تناقص فيه معدل الادخار على مستوى العالم، وتناقصت فيه أيضا مصادر التمويل الأخرى بالنسبة لكثير من الدول النامية.

2- انحسار حركة الإقراض الدولية بسبب اندلاع أزمة المديونية العالمية عام1982، وتوقف العديد من الدول النامية عن دفع أعباء ديونها، بالإضافة إلى المشروطية الزائدة للقروض التي تقدمها المنظمات الدولية.

3- تفكك الاتحاد السوفيتي السابق والتحول الاقتصادي الذي اعتمدته دول أوربا الشرقية بعد التفكك، وما يترتب على ذلك من زيادة الطلب على الاستثمارات الخارجية بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى التوسع الهائل الذي شهدته الشركات المتعددة الجنسية التي تعمل على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- اتجاه الدول التي عليها ديون كثيرة مثل الأرجنتين إلى عملية بيع ديونها للمستثمرين بأسعار مشجعة.

5- تزايد عدد الاتفاقيات الثنائية التي تشجع الاستثمارات بين الدول واستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر.

6- تبني أغلب الدول النامية برامج الإصلاح الاقتصادي، والتي تضمنت تحرير حركة التجارة ورأس المال، كما ساعد التقدم التكنولوجي الهائل وخاصة في مجال الاتصالات على سرعة انتقال المعلومات والإحصاءات وبالتالي سرعة اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في الدول المختلفة. ومن خلال دراسة التدفقات FDI الواردة نجد أن الدول المتقدمة تسيطر على أكبر حصةٍ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث ارتفعت هذه التدفقات إلى نحو366,6 مليار دولار في عام 2003 وبما يشكل 65,5% من إجمالي التدفق السنوي العالمي مقابل نحو180.8 مليار دولار وبما يشكل 58,2%من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة كمتوسط سنوي خلال الفترة 1992 – 1997 وتستحوذ دول أوربا الغربية (خاصة دول الاتحاد الأوربي) على أكبر قدر من هذه التدفقات، حيث وصلت إلى نحو312,2 مليار دولار، وبما يشكل 84,6 %من إجمالي هذه التدفقات إلى الدول المتقدمة عام 2003مقارنة بنحو100,8 مليار دولار وبما يمثل 55,8%من إجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الدول المتقدمة كمتوسط سنوي خلال الفترة1997-1992. ويعود ذلك إلى المزايا الاقتصادية والتكنولوجية التي تلعب دوراً بارزاً في ارتفاع نسبة التدفق، فاقتصاديات هذه الدول هي اقتصاديات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، بفضل الانفتاح وتوفر المعلومات والبيانات عن المشاريع الاقتصادية. . كما توفر اقتصاديات الدول المتقدمة الأسس المؤسسية اللازمة للحفاظ على الملكية الفردية والفكرية، مما يوفر ضمانات قانونية وتشريعية لأنشطة المستثمر الأجنبي، فضلا عن أن معظم هذه الدول ترتبط باتفاقات ثنائية متعددة الأطراف لمنع الازدواج الضريبي، بالإضافة إلى توفر البنية التحتية الحديثة التي تسهل تشجيع تدفق وانتقال رؤوس الأموال فيها، كما أنها توفر الإطار القانوني الخاص بالبت في الخلافات ذات الطابع التجاري والمالي عن طريق محاكم متخصصة، أي أن الأطر التشريعية والقانونية توفر مزايا أساسية لدعم القطاع الخاص بما في ذلك الأجنبي، بالإضافة إلى الفرص الاستثمارية المتاحة في كافة القطاعات الاقتصادية. [26] أما بالنسبة للدول النامية فيلاحظ أنه بالرغم من زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها لتبلغ ذروتها في عام 2000.حيث بلغت 252,5 مليار دولار مقارنة بنحو118,6 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة 1992-1997، إلا أن نصيب هذه الدول من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفض ليصل إلى 157,6 مليار دولار وبما يشكل 23,2% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة عام 2002 ولكنها ارتفعت بمعدل 0.9% في عام 2003 لتصل نحو172 مليار دولار وبما يشكل 28% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة. وبالرغم من أن الدول النامية أصبحت أكثر جاذبيةً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه يوجد تفاوتٌ وتباينٌ واضحُ في تدفق الاستثمارات إلى الأقاليم المختلفة في الدول النامية، حيث تجذب بعض الأسواق الصاعدة نصيب الأسد من هذه الاستثمارات دون غيرها من الأسواق، ولم توزع هذه التدفقات أفقيا بشكلٍ كبيرٍ. فمثلاً تستحوذ منطقة آسيا والمحيط الهادي على نصيب الأسد من التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الدول النامية، أما بالنسبة للدول العربية كجزءٍ من الدول النامية، فعلى الرغم من إدخال الكثير من التعديلات المتعلقة بالاستثمار، والتي هدفت بمجملها إلى تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وفق أسس وضوابط محددة، وإلى تغطية الاحتياجات التمويلية المحلية ونقل الخبرات المتطورة إلى هذه الأسواق. كما أنها أولت اهتماماً متنامياً لخلق بيئة أكثر مواءمة وجذباً للاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن هذه الجهود لم تستقطب سوى قدرٍ ضئيلٍ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولا ترقى إلى المستوى المأمول. فقد شهدت الدول العربية زيادةً في الاستثمار الأجنبي المباشر نسبتها 60% عام 2003 مقارنة بعام 2002 وقد وصلت إلى نحو8,61 مليار دولار عام 2003 وبما يمثل 5,01% من حصة الدول النامية ونحو1,54% من إجمالي الاستثمارات العالمية مقارنة بما

يمثل 0,8% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية في عام2002. إلا أن هذه الزيادة اقتصرت على عدد محدود من الدول العربية. فقد تركزت هذه الاستثمارات في كل من المغرب وتونس والبحرين وقطر والسودان. أما بالنسبة لسورية فنجد أن حصتها من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت ضئيلةً جداً على مدى سنوات الدراسة(1995-2003)، وذلك مقارنة بغيرها من الدول العربية، فقد كانت أعلى قيمة بلغتها هذه التدفقات عام 2000، وقد كانت 270 مليون دولار، بينما نجد هذه القيمة ضئيلة مقارنةً بحصة المغرب ومصر (انظر
الجدول رقم 1).

جدول رقم (1) -[27]

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية بالمليون دولار (1995-2003)

	الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
	المغرب	335	357	1188	417	850	215	2825	481	2279	8947
	مصر	598	636	887	1076	1056	1235	510	647	237	6891
	الجزائر	25	270	260	501	507	438	1196	1065	634	4896
	تونس	378	351	365	668	368	779	486	821	584	4800
	البحرين	431	2048	329	180	454	364	81	217	517	4621
	السودان	-	-	98	371	371	392	574	713	1349	3868
	قطر	94	339	418	347	113	252	296	631	400	2890
	الإمارات	339	301	232	258	985-	515-	1184	834	480	2188
	الأردن	13	16	361	310	158	787	100	56	379	2180
0	لبنان	35	80	150	200	250	298	249	257	358	1877
1	السعودية	1877-	1129-	3044	4289	780-	1884-	20	615-	208	1276
2	سوريا	100	89	80	82	263	270	110	115	150	1259
3	سلطنة عمان	29	60	65	101	39	16	83	23	138	554

كذلك من خلال دراسة لتدفقات الاستثمار الأجنبي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، والتي تعبر هذه النسب عن مدى أهمية الاستثمار في الاقتصاد المحلي والدور الذي يلعبه، فنجد أن سوريا سجلت قيم ضئيلة مقارنة بغيرها من الدول العربية كما هو واضح في الجدول رقم (2)

الجدول رقم(2) -[28]

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت في الدول العربية (1992-2003)

م	الدولة	1997-1992	1998	1999	2000	2001	2002	2003
1	المغرب	8.3	5.3	10.2	2.7	37.4	5.8	22.2
2	مصر	8.9	5.9	5.7	6.7	3.2	4.3	2
3	الجزائر	0.8	4	4.3	3.7	9.6	7.7	3.9
4	تونس	10.6	13.6	7	15.2	9.3	15.5	9.6
5	البحرين	72.9	20.7	50.5	33.8	7.7	23	50.4
6	السودان	2.2	29.3	30.2	27.8	27.7	45.4	80.1
7	قطر	6.8	11	5	7.3	7.6	19.7	11.4
8	الإمارات	2.4	1.9	7.8-	3.9-	9.1	6.5	3.7
9	الأردن	3.6	15.8	8.3	44.2	5.7	2.3	19.2
10	لبنان	1.5	4.2	7	10	8.9	8.3	12.1
11	السعودية	1	14.2	2.5-	5.7-	0.1	1.9-	0.6
12	سوريا	0.9	0.6	1.9	1.9	2.7	2.2	1.9
13	سلطنة عمان	3.7	3	1.7	0.7	3.3	0.9	5.5

فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت 1,9 وذلك لعام 2003، بينما نجد هذه النسبة في البحرين والمغرب تبلغ 50,4, 22.2 كذلك الحال بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في سوريا فنجد هذه النسبة في سوريا لعام 2003 تبلغ 9,5 وهي أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة (1995-2003) بينما نجد هذه النسبة في البحرين ومصر 72,4, 26,2 (كما هو واضح في الجدول (3)

الجدول رقم (3)-[28]

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية (1992-2003)

م	الدولة	1980	1985	1990	1995	2000	2002	2003
1	المغرب	1	3.4	3.5	9.2	18.1	25.8	26
2	مصر	9.9	16.4	25.6	24.3	19.8	24.3	26.2
3	الجزائر	3.1	2.2	2.2	3.5	6.3	10.2	9.6
4	تونس	38.2	58.5	62	60.8	59.3	66.9	66
5	البحرين	2	10.9	13	41.1	74.1	73.7	72.4
6	السودان	0.4	0.6	0.4	2.3	11.5	17.6	23.1
7	قطر	1.1	1.5	1	5.5	10.8	16.3	16
8	الإمارات	1.4	1.8	2.2	4.1	1.5	4.3	4.4
9	الأردن	3.9	9.6	15.3	9.3	26.7	25.7	28.3
10	لبنان	0.5	1.5	1.9	1.2	6.8	9.4	11
11	السعودية	-	25.2	21.5	17.5	13.8	13.5	12.1
12	سوريا	-	0.2	3	5.5	9	9.5	9.5
13	سلطنة عمان	8.1	12	16.4	16	12.5	12.9	12.6

وهكذا وإن دلت هذه النتائج على شيء فإنها تدل على الانخفاض الكمي والنوعي للاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا على الرغم من مدى حاجة الاقتصاد السوري لمثل هذه الاستثمارات لحل الكثير من مشاكله، كذلك يدل على عدم توفر المناخ المواتي للاستثمارات والذي ينعكس في افتقار قانون الاستثمار فيها لكثير من النواقص، ولاستفحال البيروقراطية والروتين ولوجود الكثير من المعوقات القانونية والإدارية. وهذا سينعكس سلباً على قدرة الاقتصاد السوري على المنافسة وبالتالي سيؤثر سلباً على اندماجها في الاقتصاد العالمي في الوقت الذي تتنافس فيه الدول لتحقيق هذا الاندماج والاستفادة منه قدر المستطاع.

الاستنتاجات والتوصيات:

1- للاستثمارات الأجنبية المباشرة دورٌ فعالٌ في تنمية الاقتصاديات النامية.

2- تحتل سورية مرتبةً متدنيةً في السلم الترتيبي للدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3- إن إجراء تعديلات على مناخ الاستثمار في سوريا، وذلك لتحقيق تفاعل أكثر ملاءَمة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية من شأنه أن يؤدي لاستقطاب أكبر للاستثمارات الأجنبية.

وهنا نستطيع تقديم بعض **التوصيات** التي يمكن الاستفادة منها لإجراء تحسين في المناخ الاستثماري في أي اقتصاد كان وهي:

1- إن تحسين المناخ الاستثماري لابد أن يتضمن تغيير جوهري في قوانين الاستثمار الأجنبي وقوانين الشركات التجارية، توجيه الجهات الرقابية الفاعلة، توفير الحماية للمستثمرين، تطبيق المعايير الدولية وتطوير تركيبة أسواق الأوراق المالية.

2- تعزيز دور القطاع المصرفي بشكل يتيح له أن يلعب دوراً أكبر في عملية التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية، بحيث لا يقتصر على المساهمة بتوفير القروض، بل يمتد أيضا إلى المساهمة بالملكية في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية.

3- إن الحافز للشركات أو المؤسسات أو الأفراد لاستثمارٍ، يأتي عن طريق الميزة التنافسية وتوفير المناطق الحرة وغيرها من الميزات، لذلك لابد من الحرص على توفير أحد هذه الميزات في أي اقتصاد حتى تكون عاملاً جاذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4- تفعيل دور الإعلان والترويج في مجال التعريف بالدولة المستقبلة للاستثمار.

5- تهيئة الموارد البشرية. وهنا نستطيع الاستفادة من هذه التوصيات لخلق المناخ الأكثر ملاءَمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سوريا.

المراجع:

1. جميل، هيّل عجمي، – *الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية (الحجم والاتجاه والمستقبل)*،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1999،ص7–9–10–11–41–42–54–56.
2. خضر، حسان، – *الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا*، سلسلة جسر التنمية، العدد الثاني والثلاثون المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2004،ص.3–9–10.عن موقع http://arab-api.org:
3. حسين، ناجي بن، – *تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر*، 2005، عن موقع:
http: // www. uluminsania.net / b 19 htm.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – *الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية*، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، إصدارات1999، الكويت، ص5-4.
5. بابكير، مصطفى، *تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر*، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، 2004، ص 18 - 19 - 25 -27.
6. علي، علي عبد القادر، – *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر*، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تموز، 2004، ص5– 8. عن الموقع: www://arab-api.org
7. the world bank - *world Development Report 1985*, July, 1995,p 125
8. صبري، عبد الرحمن، – *الاتجاهات الدولية المعاصرة في مجال الاستثمار*، ورقة مقدمة إلى ندوة: تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي (عمان: المنتدى الفكر العربي والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية 17-18 أيلول/ سبتمبر، 1997، ص 8.
9 . البنك الدولي للإنشاء والتعمير، *تقرير عن التنمية في العالم*، حزيران، 1995، ص 77.
10. الدجاني، برهان، ((*الاستثمار العربي كأداة للتكامل الاقتصادي العربي وتنمية الصادرات*))، (مصر: المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب المنعقد بمدينة الإسكندرية في الفترة29-31 أيار/ مايو، 1995، ص 95.
11. عمر، بهاتا، تشاريا، وآخرون، « *أفريقيا جنوب الصحراء كيف تستطيع جذب المزيد من رؤوس الأموال*»، التمويل والتنمية، حزيران / يونيو1997، ص 5-6.
12. أبو قحف، عبد السلام، *اقتصاديات الاستثمار الدولي*، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1991، ص423–424–419.
13. صندوق النقد الدولي، – *دراسات اقتصادية ومالية عالمية*، آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، أيار مايو1995، ص 71.
14. الفيومي، محمد، – *الشركات الدولية" مدخل محاسبي* "،الإسكندرية،دار المطبوعات الجامعية، 1982،ص-135 13.
15. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، – *تقرير عن التنمية في العالم* 1992 ,1992، ص 53.
16. The world Bank –*World Development Report 1985*, July 1985, p 131.
17 . بيومي، تميم، جابرييل ليبوورث، – *الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان والتجارة الإقليمية*، التمويل والتنمية، أيلول / سبتمبر، 1997، ص6 – 13.

18. جيل، برتان،– *الاستثمار الدولي*، ترجمة علي مقلد، بيروت، منشورات عويدات، ط1982 ,2، ص 53.

19. أونيو، ستيف،– *الاستثمار الأجنبي المباشر " التدفقات الرأسمالية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي* "، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2000.

20. أبو قحف، عبد السلام، – *نظريات التدويل ((وجدوى الاستثمارات الأجنبية))*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 116-117-118.

21. FIGURES, FREEMAN AND W. PERSON, *Multinational companies: some Economic*, no 0.34, 1981, p.5.

22. أحمد، أحمد عبد الرحمن، – *مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية*، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية، ص133-135– 136-137–140.

23. د البيلاوي، حازم،عاكوم.إبراهيم، برنية،محمد يسير،– *المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي*، صندوق النقد العربي، دراسة معدّة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2005 ، ص176-178-179-180 .

24. الأسرج، حسين عبد المطلب، – *سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية*، بنك الكويت الصناعي، العدد83 ، 2005 ، ص58 .

25. شبانة، أمينة زكي،– *دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق*، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة 9-7 أبريل،1999، ص 8-5 .

26. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، –*سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيني في منطقة الإسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر*، ص 7-8.

27.المؤسسة الغربية لضمان الاستثمار، – *نشرة ضمان الاستثمار*، العدد 3، الكويت، 2004،ص11.

28.UNCTAD, *World investment report 2004*, pp387-398, 399-480.